● أخبار قصيرة

استطلاع: ٦٠٪ من الامريكيين يؤيدون تغيير بايدن

كشف استطلاع حديث للرأي أجرته مؤسسة "مورنينج كونسلت" عن تحولات ملحوظة في المشهد السياسي الأمريكي. شمل الاستطلاع عينة تمثيلية من حوالي ٢٠٠٠ ناخب أمريكي بالغ، وأظهرت نتائجه أن ٦٠٪ من المشاركين يؤيدون فكرة استبدال الرئيس الحالي بمرشح ديمقراطي آخر في الانتخابات الرئاسية القادمة. وجاءت هذه النتائج في أعقاب المناظرة التلفزيونية الأخيرة بين المرشحين الرئيسيين، والتي يبدو أنها أثرت بشكل كبير على آراء الناخبين. فقد رأى ٥٧٪ من المشاركين في الاستطلاع أن أداء المرشح الجمهوري كان أفضل من أداء منافسه الديمقراطي خلال المناظرة. كما أظهر الاستطلاع أن ٤٤٪ من المستطلعين يدعمون المرشح الجمهوري المحتمل.

البرلمان الباكستاني يرفض التدخل الأميركي في شؤون البلاد

صوّت أعضاء البرلمان الوطني الباكستاني امس على قرار يرفض القرار الأخير للكونغرس الأمريكي الذي يدّعي وجود تزوير في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٨ فبراير ٢٠٢٤ في باكستان. جاء في هذا القرار أن باكستان دولة مستقلة وحرة، وأن أساس القرار المعادي لباكستان الصادر عن الكونغرس الأمريكي لا يستند إلى الحقيقة، وأننا لا نتحمل هذا النهج الأمريكي الذي يُعد تدخلاً في شؤوننا الداخلية.

وأضاف القرار: يجب على الكونغرس الأمريكي أن يكسر صمته تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير وغزة، ونحن نتطلع في المستقبل إلى علاقات مع الولايات المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل.

روسيا: طالبان هي واقع المجتمع الأفغاني

قال "ضمير كابلوف"، الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون أفغانستان، في حديث مع وسيلة إعلام هندية، إنه من الأفضل لطالبان أن تفكر بنفسها في شؤون أفغانستان، وأن تحديد خط سير لهم لن يكون مثمراً.

وفيما يتعلق بسبب إزالة طالبان من قائمة الجماعات المحظورة في روسيا، صرح: "طالبان هي واقع المجتمع الأفغاني. إنهم يديرون هذا البلد، وإذا كان الشعب لا يحبهم، فبإمكانهم تغيير الحكم."

وأكد كابلوف: "لدينا علاقات مع العديد من الدول في العالم التي لا نحبها، لكننا نعترف بها كدول مستقلة." وقال الممثل الخاص الروسي لـ "تريبيون إنديا": "لقد حان الوقت لتطبيع العلاقات مع طالبان وتعزيزها، لأن ذلك سيساعد في الحفاظ على استقرار جميع البلدان."

مع توسع المجموعة

ما هي مكاسب الهند الإستراتيجية من بريكس؟

تعزيز بريكس موقفها كثقل موازن للمؤسسات العالمية التي يهيمن عليها الغرب، يعزز القوة التفاوضية الجماعية للجنوب العالمي، ويتماشى أيضاً مع المصالح الاستراتيجية للهند

الوفاق/ كانت القمة الخامسة عشرة لقادة بريكس التي عقدت في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا لحظة مهمة لمستقبل هذه المجموعة. مع ضم مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بدأت مجموعة بريكس بلس رسمياً في ١ يناير ٢٠٢٤. مع ما لا يقل عن ٢٢ طلباً رسمياً. ومع ذلك، فإن قبول الخمسة المذكورين أعلاه فقط يتطلب فحصاً أكثر دقة لفهم آثاره على التجمع وكيف يخدم أهداف السياسة الخارجية لنيودلهي.

توسع بريكس وفرص نيودلهي

في السنوات الأخيرة، سعت نيودلهي لاستخدام المؤسسات متعددة الأطراف لتعزيز مكانتها العالمية. هذا الطموح المتزايد واضح في جميع أفعالها، سواء كان ذلك في ريادة انضمام الاتحاد الأفريقي خلال رئاستها لمجموعة العشرين أو في قبول شركاء استراتيجيين مختارين من غرب آسيا وأفريقيا في بريكس. ترى نيودلهي بريكس بشكلها الحالي: إطار جيواقتصادي للاقتصادات الناشئة التي اكتسبت شهرة سريعة قبل ١٥ عاماً، ولكنها أحرزت تقدماً ضئيلاً في تحقيق هدفها المتمثل في تحديث وإصلاح الهيكل المالي العالمي. على سبيل المثال، في العقد الماضي، وافق بنك التنمية الجديد لبريكس (NDB) على قروض بقيمة ٣٣ مليار دولار أمريكي فقط، وهو أقل من ثلث ما يلتزم به البنك الدولي في عام واحد. حتى من حيث العملة، يرغب العديد من الأعضاء في فصل اقتصاداتهم عن الدولار الأمريكي بسبب المخاوف الناجمة عن تغيرات سياسة الاحتياطي الفيدرالي. بعد استبعاد روسيا من نظام سويفت للمدفوعات، يبحث الكثيرون عن بدائل لتخزين أصولهم من العملات الأجنبية. ومع ذلك، لا تمتلك الصين ولا الهند عملة قابلة للتحويل بالكامل، مما يحد من جاذبية اليوان الصيني والروبية الهندية على التوالي.

ومع ذلك، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تستخدم نيودلهي بريكس كآلية مهمة أخرى لتعزيز عالم متعدد الأقطاب ودعم الإصلاحات في إطار الحوكمة العالمية. إذا نجح ذلك، فقد يعني توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونموذجاً بديلاً لتمويل التنمية بقيادة NDB ينبثق من الجنوب العالمي. وبالتالي، في حين أن بريكس قد تكون فقدت بعض أهميتها كإطار جيواقتصادي، فإنها تتطور تحت الطموحات الجيوسياسية للدول الأعضاء فيها وتلعب دوراً أكثر فعالية في تشكيل المعايير والسياسات والمؤسسات الناشئة.

الأعضاء الجدد والفوائد الهندية

جذب اجتماع جوهانسبرغ لمجموعة بريكس اهتماماً دولياً نادراً لم يحدث منذ تشكيل المجموعة في عام ٢٠٠٩، مع التكهنات حول قبول أعضاء جدد. حضر رؤساء الدول وقادة الأعمال من جميع الدول الأفريقية الـ ٥٤ تقريباً القمة، متوقعين نتائج إيجابية تركز على أفريقيا. تم تحقيق هذا التوقع من خلال دعوة دولتين أفريقيتين إضافيتين، مصر وإثيوبيا، إلى جانب إيران والسعودية والإمارات للانضمام إلى بريكس كأعضاء كاملين.

تؤكد الشراكات الاستراتيجية للهند مع الأعضاء الجدد على فوائد مشاركتهم. و شهدت كل من مصر وإثيوبيا إحياءً للعلاقات مع نيودلهي تحت حكومة مودي. على سبيل المثال، كانت زيارة رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى القاهرة في يونيو ٢٠٢٣، تليها زيارات وزير الخارجية ووزير الدفاع ورؤساء الجيش، الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٧. كانت الهند خامس أكبر شريك تجاري لمصر بين أبريل وديسمبر. في عام ٢٠٢٢، بلغت أرقام التجارة الثنائية ٥,١٧ مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، لم يكن قبول مصر مفاجئاً، حيث أنها اليوم أكبر اقتصاد في شمال أفريقيا وقد انضمت بالفعل إلى NDB في فبراير ٢٠٢٣.

ومع ذلك، فإن دعم وإدراج إثيوبيا في بريكس له اثر استراتيجي لنيودلهي. في خضم التدافع على القوة في جيبوتي وإريتريا (من حيث القواعد العسكرية الخارجية) بين الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والصين وروسيا ودول أخرى، تقوم نيودلهي بهدوء ببناء شراكة مع إثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي التي تتزايد أهميتها. من خلال إدراج إثيوبيا، أصبح للهند الآن شركاء في شمال وشرق أفريقيا. من المثير للاهتمام أن إثيوبيا هي أيضاً أكبر متلقٍ لخطوط الائتمان الهندية في أفريقيا، مما يؤدي إلى تطوير مشاريع نقل الطاقة وصناعة السكر والسكك الحديدية. الهند وإثيوبيا أيضاً في المراحل النهائية من إبرام اتفاقية تعاون دفاعي حيث ستساعد نيودلهي الدولة الأفريقية بالتدريب العسكري وخطوط الائتمان لتعزيز الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، أكدت إثيوبيا اكتشاف أكثر من مليارى برميل من النفط في يناير ٢٠٢٣. وبالتالي، فإن الموارد الطبيعية غير المستغلة والموقع الجيواستراتيجي وتعميق العلاقات تبرز أهمية هاتين الدولتين لنيودلهي.

إن قبول السعودية وإيران في بريكس هو أيضاً أمر مهم. تعززت العلاقات الهندية السعودية منذ بضع سنوات، وأصبحت السعودية رابع أكبر شريك تجاري لنيودلهي وشريكاً رئيسياً في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال. خلال السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بلغت واردات الهند من السعودية ٤٢,٠٣ مليار دولار وصادراتها إليها ١٠,٧٢ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٢,٤٨٪ مقارنة بالعام السابق. تمثل السعودية وحدها ١٨٪ من واردات الطاقة الهندية، مما يدل على أهميتها لحسابات الطاقة والأمن الاقتصادي لنيودلهي.

حافظت الهند وإيران أيضاً على علاقاتهما الودية وسط المناخ الإقليمي المتقلب. في ١٣ مايو ٢٠٢٤، وقعت الهند عقداً لمدة ١٠ سنوات مع إيران لتشغيل وتطوير ميناء تشابهار الاستراتيجي المهم، حيث استثمرت حوالي ١٢٠ مليون دولار في الميناء و ٢٥٠ مليون دولار من الائتمان لتعزيز اتصال الهند بآسيا الوسطى وأفغانستان ومنطقة أوراسيا الكبرى. بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون لدى الهند إمكانية تصدير أكثر من ١ تريليون دولار أمريكي، مما يتطلب روابط اتصال قوية جديدة مع أوراسيا الكبرى للنمو والازدهار الاقتصادي المستدام. وبالتالي، سيعزز ميناء تشابهار وتطويره التجارة بين الهند وآسيا الوسطى بإمكانية تجارية ثنائية تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار. على الرغم من أن بكين هي التي توسطت في تخفيف التوتر في الوقت المناسب بين إيران والسعودية، إلا أن دعم نيودلهي لمرافقة البلدين يظهر أيضاً ثقتها في العلاقات المعنية وتحقيق تحولها الأخير نحو سياسة خارجية متعددة الأطراف.

إن إدراج الإمارات ليس عرضياً أيضاً. حيث وقعت الامارات اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع الهند في فبراير ٢٠٢٢، مما يضمن التجارة الحرة والمفتوحة وغير التمييزية بين البلدين. كما تضمن وصولاً أكبر لصادرات الإمارات إلى السوق الهندية من خلال تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من ٨٠٪ من المنتجات المتداولة. بالإضافة إلى ذلك، حافظت الإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة على نهج "قدم في كل معسكر" وتوازن علاقاتها بمهارة مع الدول الغربية والشرقية. وبالتالي، أصبحت شريكاً جذاباً لنيودلهي للحضور في مجموعة بريكس.

تطور جيوسياسي

يمثل توسع بريكس نقطة تحول مهمة في تطور المجموعة من إطار جيواقتصادي إلى قوة جيوسياسية. من خلال قبول مصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات، عززت بريكس موقفها كثقل موازن للمؤسسات العالمية التي يهيمن عليها الغرب. هذه الخطوة لا تعزز فقط القوة التفاوضية الجماعية للجنوب العالمي، ولكنها تتماشى أيضاً مع المصالح الاستراتيجية للهند في تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب.

سيعتمد نجاح بريكس على قدرتها على تحويل إمكاناتها الجيواقتصادية والجيوسياسية إلى نتائج ملموسة. بالنسبة للهند، تنطوي بريكس الموسعة على فرص وتحديات متنوعة في آن واحد. بينما تنشئ نيودلهي منصة للتعبير عن طموحاتها في القيادة العالمية، يجب أن تكون مستعدة للتنقل في الديناميكيات المعقدة للجيوسياسة والجيواقتصاد داخل المجموعة.

في السنوات الأخيرة، سعت نيودلهي لاستخدام المؤسسات متعددة الأطراف لتعزيز مكانتها العالمية

خلاف أوروبي حول الرسوم الجمركية على السيارات الصينية

كتبت مجلة "فوكوس" الألمانية في مقال ان أولاف شولتز المستشار الألماني عارض الاتحاد الأوروبي خلال المناقشات حول الرسوم الجمركية العقابية على السيارات الكهربائية الصينية.

وأفادت صحيفة هاندلزبلات الألمانية أن شولتز انتقد منذ فترة طويلة خطط الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، ويريد فرض رسوم جمركية أقل بكثير كاقتراح للتسوية. وقال المستشار الألماني في كلمة أمام البرلمان الألماني: "أنا غير راضٍ عن نتائج السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي. يجب أن تتغير الأمور بشكل كبير".

ووفقًا للصحيفة الألمانية، طلب شولتز من الاتحاد الأوروبي فرض رسوم جمركية موحدة بنسبة ١٥٪ على جميع صادرات السيارات الصينية. هذا المبلغ أعلى بقليل فقط من الرسوم الجمركية البالغة ١٠٪ التي فرضها الاتحاد الأوروبي بالفعل على السيارات الصينية. في حين أنه اعتبارًا من ٤ يوليو، تريد المفوضية الأوروبية فرض رسوم جمركية عقابية تصل إلى ٣٨,١٪ على سيارات ثلاثة مصنعين صينيين، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية البالغة ١٠٪. ستخضع سيارات شركة SAIC المملوكة للدولة، التي ترسل إلى أوروبا واحدة من أكثر السيارات الكهربائية الصينية شعبية، MG٤، لرسوم جمركية إجمالية قدرها ٤٨,١٪. يريد أولاف شولتز خفض هذا المبلغ إلى أقل من الثلث.

السبب المحتمل لنهج شولتز هذا هو التحذيرات من صناعة السيارات الألمانية. تنتج فولكسفاغن ومرسيدس وبي إم دبليو ما بين ثلث ونصف مبيعاتها في الصين. إنهم يخشون أن تفرض الحكومة الصينية رسومًا جمركية على السيارات الألمانية انتقامًا من خطط الاتحاد الأوروبي.

يرسل هؤلاء المصنعون طرازاتهم الكبيرة المربحة من أوروبا إلى الصين. في مقابل اقتراحه، طلب شولتز أيضًا من الصين فرض رسوم جمركية موحدة بنسبة ١٥٪ على السيارات الأوروبية. هذا من شأنه أن يمنع الإضرار بمصنعي السيارات الألمان. نظرًا للانتخابات القادمة، من المؤكد أن المستشار الألماني يريد منع أي انخفاض آخر في النمو الاقتصادي. كما يريد السياسيون من الأحزاب الأخرى تجنب هذه الرسوم الجمركية العقابية أو إضعافها. يحتاج شولتز إلى دعم الدول الأخرى لمنع خطط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وهذه ليست مهمة سهلة لأن مصنعي السيارات الآخرين في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي أقل اعتمادًا على السوق الصينية مقارنة بالألمان. من ناحية أخرى، فإن السياسيين في الدول الأوروبية الأخرى أقل قلقًا بشأن الانتخابات من شولتز.

ووفقًا للصحيفة ، تعاطى الاتحاد الأوروبي بقلق مع اقتراح شولتز هذا، ونقلت الصحيفة عن ممثل للاتحاد الأوروبي قوله إن شولتز لا يفهم هذه المسألة. وبحسب مصادر إعلامية فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فكرة شولتز ساذجة، وأظهرت أبحاث بروكسل مدى دعم الصين للسيارات الكهربائية للقضاء على المنتجين الأوروبيين. يريد الاتحاد الأوروبي مواجهة مايسميه بـ"الهجوم" بحزم بدلاً من الخوف.

رفضت الصين الاتحاد الأوروبي كطرف مقابل وفضلت التفاوض مباشرة مع الدول الأعضاء في هذا الشأن، والتي وفقًا للأوروبيين كانت على الأرجح نهجًا لتقسيم الاتحاد الأوروبي. الآن، من وجهة نظر بروكسل، فإن ضغط شولتز ضد خطة الاتحاد الأوروبي هذه يتوافق أكثر مع نهج الصين بدلاً من الموقف القوي والموحد بين الدول الأوروبية.